الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مديرية شؤون مجلس الإدارة
رقم الصادر ١٣٨
تاريخ الصدور ٢٠٢٤/٢/٨

مَجلس الإدَارة

بيـان

الرّئيس

عقد مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي جلسة إستثنائية بناءً على طلب المدير العام مشتركة حضورية وعن بعد، نهار الخميس الواقع فيه ٢٠٢٤/٠٢/٠٨ عند الساعة الثانية من بعد الظهر في مقرّ المجلس في المركز الرئيسي برئاسة رئيس مجلس الإدارة بالإنابة السيد غازي يحيى وحضور مدير عام الصندوق الدكتور محمد كركي ورئيس اللجنة الفنية بالتكليف الأستاذ مكرم غصوب ومفوض الحكومة بالإنابة السيدة مارلين عطاالله وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين،

وإتخذ مجلس الإدارة في جلسته عدد ١٠٣٠ تاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٠٨ قرارات مصيرية تعكس رؤية الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ورسالته في إعتبار المضمونين كافةً طائفة واحدة، لتأمين التقديمات التي نصّت عليها "شرعة حقوق الإنسان" بكل مصداقية وشفافية، لا سيما تلك التي تتعلق:

أولاً: الزيادات على التقديمات الإجتماعية لجهة الدواء والإستشفاء ورفع التغطية الصحية للمضمونين لجهة الأمراض المزمنة بحيث أصبحت مساهمة الصندوق كما يلي:

- ٧٥% لأدوية الـGENERIC وفقاً للأسعار المعتمدة من قبل وزارة الصحّة.
- ٣٥% لأدوية الـ BRAND وفقاً للأسعار المعتمدة من قبل وزارة الصحّة.

ثانياً: تعديل تعرفة جلسة غسل الكلى لتصبح تغطيتها بنسبة ١٠٠% دون أي فروقات يتحمّلها المضمون.

ثالثاً: إعتماد المبالغ المقطوعة للأعمال الجراحية وتغطيتها بنسبة ٥٠% من القيمة الحقيقية للتعرفة الإستشفائية (بعد ضرب القيمة الأساسية لكل عمل مقطوع ٢٠ ضعفاً)

وقد سبق أن إتخذ مجلس الإدارة بناءً على إقتراح المدير العام القرار رقم ١٢٥٣ في الجلسة عدد ١٠١٥ تاريخ ٢٠٢٣/١١/١ المتعلق بزيادة تعرفة بعض الأعمال الطبية " PET CT SCAN,MRI,CT SCAN" ١٠ أضعاف

حيث أصبحت تعرفة:

PET CT SCAN /١٢,٠٠٠,٠٠٠/ مليون ل.ل.

MRI /٣,٠٠٠,٠٠٠/ مليون ل.ل.

CT SCAN /١,٤٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مجلس الإدارة

إلى جانب سلسلة من القرارات التي تمّ إتخاذها سابقاً لجهة تعديل المعاينات الطبية خارج المستشفيات وتعرفات الأعمال الطبية داخل المستشفيات.

رابعاً: إيماناً من كافة أجهزة الصندوق بتعزيز الموارد البشرية فيه بإعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر رأس المال، وسعياً لإنصاف جميع العاملين فيها لمواجهة الظروف المعيشية الراهنة الصعبة في ظل التضخم وإنهيار قيمة العملة الوطنية، أقرّ مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي زيادة على أساس الراتب بحسب سلسلة العام ٢٠١٢ ومضاعفته ٢٥مرة مضافاً إليه سلفة غلاء المعيشة (٢٥٠ ألف ليرة) وإعطاء الأجراء المياومون في الصندوق زيادة على الأجر اليومي /١،٤٥٠،٠٠٠/ل.ل.، على أن تُلغى المساعدات التي أقرّت سابقاً كما تمّ لحظ بدل الأقدميّة للمستخدمين تعادل نسبة ٥% عن كل سنة خدمة على أساس الراتب في السلسلة وقد قدّرت هذه الزيادة بنحو ٥٧٦ مليار ل.ل. (٦،٤ مليون دولار أميركي) موزّعة بين الزيادة على الرواتب بقيمة ٤٥٨ مليار ل.ل. (٥ مليون دولار أميركي) والتكاليف الإضافية الناتجة عن هذه الزيادة بقيمة ١٢٠ مليار ل.ل. (١.٤مليون دولار أميركي) ليصبح متوسّط الأجر الشهري للمستخدم بعد الزيادة نحو ٧٠ مليون ل.ل. (٧٧٢ دولار أميركي) علماً أن متوسّط الراتب الشهري للمستخدم في العام ٢٠١٩ كان يساوي نحو ٤,٢ مليون ل.ل. (٢،٧٦٥ دولار أميركي)

خامساً: وقد أنهى مجلس الإدارة سابقاً في جلسته عدد ١٠٢٢ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٨ بمشروع مرسوم تعديل الحدّ الأقصى للكسب الشهري الخاضع للحسومات لفرع ضمان المرض والأمومة المنصوص عليه في المادة ٦٨ (الفقرة ٢) من قانون الضمان الإجتماعي ليصبح خمسة أضعاف الحدّ الأدنى الرسمي للأجر الشهري بحيث سيرتفع من ١٨ مليون ل.ل. الى ٤٥ مليون ل.ل. ومن المنتظر أن يتم إصداره بمرسوم عبر مجلس الوزراء لتعزيز التقديمات الإجتماعية للمضمونين.

في النهاية تعمل أجهزة الصندوق كافة، بموازرة معالي وزير العمل د.مصطفى بيرم، على إعادة النظر بجِزَم التقديمات الصحية وتأمين الموارد المالية لإستمرارية ملاءة الصندوق والسعي الدائم لدفع الدولة اللبنانية جميع المستحقات التي بذمتها لصالح الصندوق ومكننة أنظمة الحماية الإجتماعية وجعلها رقمية لإعطاء كل ذي حقّ حقّه حفاظاً على ديمومة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي كصمّام أمان إجتماعي يحوي تحت مظلته ثلث الشعب اللبناني.

بيروت في ٢٠٢٤/٠٢/٠٨

رئيس مجلس الإدارة بالإنابة

غازي يحيى